http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (2064) السنة الثامنة - الأربعاء (9) آذار 2011

البرلمان يدعو الصحفيين لتوثيق شكاوى اعتقالهم

حقوق الإنسان: زودنا الحكومة بتقارير عن انتهاكات رافقت التظاهرات

□ بغداد / اياس حسام الساموك

أكدت وزارة حقوق الانسان ارسالها تقارير الى الامانة العامة لمجلس الوزراء تؤشر فيها انتهاكات لحقوق الانسان من قبل الاجهزة الامنية على الاعلاميين خلال تغطيتهم لأحداث التظاهرات التي شهدتها البلاد خلال الفترة الماضية، فيما ناشدت لجنة حقوق الانسان البرلمانية جميع الإعلاميين الذين انتهكت حقوقهم في هذا الخصوص بتقديم شكواهم الى اللجنة لرفعها الى الجهات المختصة.

الناطق باسم وزارة حقوق الإنسان كامل امين قال في حديث لـ"المدى" ان وزارته كانت قد ابدت قلقها من التعامل السلبي من الجهات الأمنية مع وسائل الاعلام، مشددا على ان اي تصرف خارج نطاق الدستور هو ممنوع ولا يجوز.

واضاف امين ان الوزارة ارسلت عدة تقارير الى الامانة العامة لمجلس الوزراء شخصت فيها السلبيات المؤشرة على أداء الجهات الامنية، مشيدا بدور الاعلام وكيف كان ساندا لعملية نشر الديمقراطية وحرية الرأي والتعبير، مستدركا بالقول ان السبب من وراء هذه الأفعال هو أداء بعض المنتسبين الى القوى الأمنية بسبب قلة خبرتهم في التعامل مع التظاهرات فضلا أن عن البعض لا يزال يحمل عقلية النظام السابق وقمعه للتظاهر .

وشدد الناطق باسم الوزارة على وجود تحسن كبير في تعاطي الاجهزة الامنية مع المتظاهرين خلال تظاهرة الاحد الماضي مقارنة بما حصل في السابق، مؤكدا ضرورة ان تعمل الاجهزة الامنية على اعادة خططها في التعامل مع المتظاهرين.

بدورها طالبت عضو لجنة حقوق الانسان ازهار الشيخلي جميع من ارتكبت بحقهم حالات انتهاك لحقوق الانسان من متظاهرين واعلاميين خلال حملة الاحتجاجات الاخيرة تقديم طلبات الى لجنتها من اجل بحثها ورفعها الى الجهات المختصة.

وتابعت الشيخلي في اتصال هاتفي مع "المدى" امس ان منع التجوال الذي عادة ما يرافق التظاهرة بحد ذاته هو انتهاك لحقوق الانسان والتعبير عن رأيه بصورة سلمية، فضلا عن عرقلة وصول المتظاهرين الى مكان التظاهرة.

وشددت الشيخلي وهي عضو في القائمة العراقية على ضرورة ان يكون هنالك فهم اكبر من قبل مؤسسات الدولة لمعنى التعبير عن الرأي والتظاهر حتى لا تقوم باستخدام أساليب تتعارض مع حقوق الانسان والدستور وكافة التشريعات.

وعلى ما تقول الشيخلي فإن الطريقة التي يتم بها تفريق المتظاهرين هي الأخرى تتنافى مع حقوق الانسان وان كانت الذريعة بأن التظاهرة مقترنة بوقت والأخير قد نفد، او ان التظاهرة في مكان معين ولا يمكن لاحد التجمع في مكان اخر.

وعلى ما يقول فقهاء القانون فإن الحكومة تمارس هذه الاعمال بحجة الظروف الاستثنائية التي يمر بها البلاد وخلو التشريعات من قانون ينظم سير التظاهرات

وبحسب الحكومة فإن وجود ظرف استثنائي يهدد النظام العام وحسن سير الحياة العامة، وبالتالي تعجز عن أداء وظيفتها باستخدام سلطاتها في الظروف العادية، فتلجأ لاستخدام القوة الاستثنائية.

ويقول استاذ القانون الدستوري بجامعة بغداد حسان العاني ان الحكومة تستغل عدم وجود قانون لتنظيم التظاهرات للتذرع بان الامر يقتضي تطبيق حالات تتنافى مع القانون واستثناءات للوسائل المشروعة كون الامر يعد حالة طوارئ، وبالتالي هي تلجأ الى سلطتها التقديرية و هي أن يكون للحكومة حرية التدخل و اختيار التصرف الملائم في معالجة امر ما والذي يأتي من ضمن باب الحفاظ على النظام العام

واضاف العاني في حديث لـ"المدى" ان الدستور اكد حرية التظاهر والتعبير عن الرأي، الا انه شدد على ان يكون هنالك قانون ينظمه وهو ما عجز عنه مجلس النواب خلال الفترة الماضية، الا انه شدد في الوقت نفسه ان التظاهرات ايضا حق منصوص عليه في الاعلان العالمي لحقوق الانسان والمصادق عليه من قبل العراق.

يشار الى ان المادة ٣٧ من الدستور شددت على انه لا يجوز توقيف احد أو التحقيق معه الا بموجب قرار قضائي، فضلا عن انها حرمت جميع انواع التعذيب النفسي والجسدي والمعاملة غير الانسانية خلال فترة التحقيق وأعطت للمتضرر حق المطالبة بالتعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي اصابه، وفقاً للقانون، فيما اعطت المادة ٣٨ الفقرة الثالثة الحرية في الاجتماع والتظاهر السلمي وان ينظم هذا الامر بقانون

وزير عراقي يطالب بتشريعات ضامنة

مجالس المحافظات ينقصها الوعي لتحصل على صلاحيات أكبر

□ متابعة / المدى

دعا وزير الدولة لشؤون المحافظات تورهان مظهر في ورشة عمل اقامها المعهد العراقي للاصلاح مؤخراً، الى ضرورة تطبيق نظام الإدارة اللا مركزية في المحافظات لتتمكن من تنفيذ الخطط والمهام التي يمكن ان تخدم مواطنيها، وفك بعض المفاصل ذات الصفة المركزية لصالح لا مركزية المحافظات. واقترح مظهر التدرجَ في الانتقال من النظام المركزي الى اللا مركزي، ريثما تتبلور حكومات محلية قوية قادرة على ادارة عملها بنظام لا مركزي، وشدد على مراعاة الدستور عند تطبيق اللا مركزية، بحسب إذاعة العراق الحر.

ويعترف وزير الدولة لشؤون المحافظات في هذا الشأن بان تطبيق النظام اللا مركزي يحتاج الى إنضاج الوعي وتراكم المعرفة والتجربة، فضلاً عن تشريع القوانين اللازمة، ولم يستبعد حاجة الحكومات المحلية الى نحو عشر سنوات لتتأهل فعلياً للانتقال الى اللا مركزية.

ويُعرّف المختصون نظام اللا مركزية الإدارية بأنه "تقاسم الوظيفة الإدارية بين حكومة المركز، وهيئات أو إدارات منتخبة محلية تباشر سلطات ومهام ووظائف محلية بالتنسيق مع الحكومة المركزية".

وفي العراق بدأ التعامل مع نظام الإدارة اللا مركزية بعد التغيير السياسي في نيسان ٢٠٠٣ من خلال إقرار تشكيل مجالس المحافظات وتنظيمها بقانون يرسم خارطة عملها وصلاحياتها، في سعي للإفلات من قبضة نظام الحكومة المركزية الذي اعتمد طيلة عقود في العراق الحديث.

الى ذلك يرى أستاذ القانون الدولي هادي نعيم، أن عدم كفاءة بعض القائمين على الادارة الحكومية المركزية والمحلية كان سبباً في تعثر التجربة في العراق.

من جهته يرى محافظ البصرة السابق محمد مصبح الوائلي أن الانتقال الى اللا مركزية يسير ببطء شديد في العراق، على الرغم من الايجابيات الكبيرة التي يمكن حصدها عند التطبيق الحقيقي لها، متهما المسؤولين الحكوميين بتعمدهم عدم تطبيق النظام اللا مركزي. وكشف الوائلي عن هيمنة بعض الوزراء على جميع القرارات والصلاحيات الواجب منحها الى المحافظات، ما ادى الى تلكؤ تنفيذ المشاريع الخدمية المهمة. وتشخص عضوة اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب السابق عامرة البلداوي قصور الوعي في تطبيق النظام في العراق لدى بعض القائمين على الادارات في المركز والمحافظات، مشيرة الى حسنات النظام اللا مركزي في العديد من الدول الأخرى.

ويأتي الحديث عن اللا مركزية في وقت شهدت العاصمة بغداد وعدد من المحافظات تظاهرات واحتجاجات تطالب بتحسين الخدمات، وتنتقد أداء الحكومة المركزية والحكومات المحلية، ويلقي النائب السابق وائل عبد اللطيف والمهتم بموضوع الفدراليات باللائمة على الحكومة المركزية فيما يتعلق بمعاناة المحافظات بنسبة نحو ٧٠٪ من الأسباب، فيما تتحمل الحكومات المحلية ٣٠٪.

الى ذلك تمنى عضو هيئة الأمناء في المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي مناف الصائغ تنسيقاً وتعاوناً أوضح بين المؤسسات المركزية والادارات المحلية، داعياً الى اعادة النظر في الصلاحيات والعديد من القوانين والانظمة، لتكون متوائمة مع احتياجات الإدارات المحلية، ليتسنى للاخيرة تقديم الخدمات اللازمة لمواطنيها.

واتاح قانون المحافظات الذي اقر عام ٢٠٠٨، ويحمل الرقم واحد وعشرين لمجالس المحافظات صلاحيات معقولة من وجهة نظر الكثيرين بعد طول جدل بين اعضاء البرلمان لاقراره. وقد منح القانون مجالس المحافظات صلاحيات اصدار التشريعات المحلية الخاصة بالمحافظة، دون العودة الى الحكومة الاتحادية، مع تحديد الانظمة والتعليمات الخاصة بمدن وقرى وقصبات المحافظات لتنظيم شؤون الادارة والمالية، وفق مبدأ اللامركزية على الا يتعارض ذلك مع الدستور والقوانين الاتحادية.

الا ان هناك تجاوزات حصلت مؤخرا من مجالس بعض المحافظات اثارت الاستغراب والمخاوف من ان يكون القصد منها معارضة نصوص الدستور، في مجال تشريعات وصلاحيات المحافظات ومجالسها.

ولم يخف عضو مجلس محافظة واسط غضنفر البطيخ وجود تجاوزات تمثلت بقيام مجالس المحافظات باستيفاء اجور او مبالغ من المراكز الحدودية، دون سند قانوني ووضع المبالغ ضمن خزانة او ميزانية المحافظة.

ويتأتى ذلك من وجهة نظر البطيخ من عدم فهم الاعضاء الصلاحيات الخاصة بالمجلس، ولغياب الثقافة القانونية وفقر ميزانية المحافظة مع انعدام الخدمات شبه الكامل بسبب وضع اغلب الصلاحيات الخاصة بالخدمات والامور المالية بيد وزارات الحكومة الاتحادية مما لا يتيح للمحافظات تقديم الخدمات. الا ان الخبير القانوني طارق حرب وجد ان في ذالك تجاوزا على بنود الدستور، وقال ان صلاحيات مجالس المحافظات ترتب عليها الامور الادارية وتنظيم تقديم الخدمات مع امكانية استيفاء مبالغ محدودة جدا وفقا لقانون معين كضرائب معمول بها من قبل الحكومة الاتحادية، اي دون ان تشرع قانونا لرسوم معينة او استيفاء قطوعات مالية لصالح ميزانية المحافظة تحت اي بند او وفق اي متغير مهما كان.

نساء يوزعن الورد في ساحة كهرمانة

اليوم العالمي للمرأة: العراقيات بلا تمثيل حقيقي والعنف يكبل نشاطها

□ ابغداد / سها السيخلي
عدسة / ادهم يوسف

بمناسبة العيد العالمي للمرأة الموافق الثامن من اذار تجمعت في ساحة كهرمانة وسط بغداد صباح يوم امس نساء مثلن كلاً من رابطة المرأة العراقية، منظمة السلم والتضامن، الحزب الشيوعي العراقي، جمعية الأمل العراقية.

ووزعت العديد من النساء في ساحة كهرمانة الحلويات على المارة بمناسبة عيد المرأة.

وقالت عضو رابطة المرأة العراقية الدكتورة خيال الجواهري للمدى ان المرأة العراقية تشعر بالغبن على جميع الاصعدة، فالتشكيلة الوزارة الحالية استبعدت استحقاق المرأة البالغ ٢٥٪، الى جانب قانون الاحوال الشخصية، الى جانب ظروف اجتماعية واقتصادية قاسية تمر بها، اذ ان العديد منهن يسكن في بيوت الصفيح، الى جانب استمرار معاناة الارامل والمطلقات.

وطالبت الجواهري بتحسين الخدمات، وايجاد فرص عمل للمرأة المعيلة لاسرتها، وان يكون لها حضور فاعل في الحياة السياسية وان لا تستبعد من مواقع صنع القرار وان لا يغيب دورها.

وعن المجلس العراقي للسلم والتضامن شددت الناشطة سافرة جميل حافظ على ضرورة ان تتبوأ المرأة كزميلها الرجل كافة المراكز القيادية في الدولة بكل مستوياتها وان لا يغيب دورها عن الوزارات المهمة في ضوء نسبتها في المجلس وهو المعيار الذي طبقته الحكومة خلال استيزار النواب وتطبيق في ما جاء في الدستور العراقي بالنسبة لحقوقها وما وقعته الحكومة العراقية على قرارات المنظمات العالمية والانسانية من دون الالتفاف عليها باي شكل من الاشكال وان تتمتع المرأة بكامل الرعاية الاجتماعية من حيث السكن المحترم والرعاية الصحية ومكافحة اميتها وتمتع اطفاله بحق التعليم وتوفير الغذاء المدرسي لهم في الأماكن الفقيرة.

من جانبها، عدت ناشطات في الحزب الشيوعي العراقي اخلاء مقرات الحزب ومقر الجريدة ما هو الا خطأ سياسي فادح، وان التوقيت الذي جاء به يرتبط بالاساس بتضامن الشيوعيين العراقيين مع مطالب المتظاهرين.

وقالت الناشطة ام عمار:" التذرع باستعادة الاملاك حجة واهية فهناك احزاب تابعة للحكومة وشخصيات تشغل مباني حكومية عديدة وبيوتا تابعة للدولة لماذا لم يتم إخلاؤها.

وتساءلت عضو جمعية الأمل فاتن الجراح:"اين نساء البرلمان من هموم المرأة العراقية، اين دورهن في استحصال حقوق المراة ومساواتها بالرجل والتي نصت عليها قوانين ودساتير العالم لقد اصبحنا لا نسمع رموز المرأة مثل المناضلة نزيهة الدليمي، صارت المرأة تباع وتشترى في سوق النخاسين".

اما الناشطة بثينة شريف فطالبت بفرض العقوبات المشددة على كل من يتاجر او يعتدي او يهين كرامة المرأة بأي شكل من الاشكال في ضوء قوانين قابلة للتطبيق والتنفيذ.

وطالبت النساء المتواجدات في ساحة كهرمانة جميع النساء العراقيات بالتكاتف والعمل من دون كلل مع نساء العالم بشكل عام ونساء العراق بشكل خاص من اجل تحقيق المبادئ الاساسية المشروعة والتي اصبحت بديهية للعالم المتحضر اليوم، كما حيت المحتفلات نضال المرأة في البلدان العربية، مشيدات بنضال المرأة العراقية ونضال المرأة في كل انحاء العالم متمنيات الحياة الحرة السعيدة لجميع الشعوب.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون دعا في اليوم العالمي للمرأة الى تمكين النساء من تبوؤ مراكز صنع القرار، وإشراكهن في عملية بناء السلام وحفظه، واتخاذ مزيد من الخطوات للمحافظة على الأمهات وأطفالهن.

وقال بان في رسالة وزعت أمس الاول:"منذ مئة عام، عندما احتفل العالم للمرة الأولى باليوم الدولي للمرأة، كان يُنظر إلى المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة باعتبارهما من الأفكار الراديكالية إلى حد بعيد. والآن وقد حلت الذكرى المئوية الأولى، ها نحن ذا نحتفل بالتقدم الكبير الذي أحرز بفضل الدعوة الدؤوبة، والإجراءات العملية، والسياسات المستنيرة. ومع ذلك، لا تزال المرأة في بلدان ومجتمعات عدة مواطنة من الدرجة الثانية".

وأضاف:"مع أن الفجوة القائمة بين الجنسين في مجال التعليم ماضية في التقلص، فإن هناك أوجه تباين شاسع في البلد الواحد وبين البلدان، ولا تزال أعداد كبيرة جداً من الفتيات محرومات من التعليم المدرسي، أو ينقطعن عن الدراسة قبل الأوان، أو يكملن تعليمهن بمهارات ضئيلة وفرص أقل. ولا تزال النساء والفتيات يعانين أيضاً من أعمال التمييز والعنف المرفوضة، وكثيراً ما يكون ذلك على أيدي شركاء حياتهن الحميمة أو أقاربهن. ومن ينتمي إلى صنف الإناث عرضة للخطر، سواء في المنزل أو في المدرسة، وسواء في مكان العمل أو في معترك المجتمع. وفي كثير من سياقات النزاع، يُستخدم العنف الجنسي عمداً وبصورة ممنهجة لزرع الخوف في نفوس النساء وفي المجتمعات برمتها".

بالعربي الصريح

هل تهدئ الحكومة من روعها؟

■ علي عبد السادة

أظنُ أن الحكومةَ تتوقعُ، متوهمةً، أن زخم الاحتجاجات المطلبية سيتراكم مستقبلا ليتحول الى دعوات لاسقاطها. وعلى هذا الوهم تتحسب بالقوة والعنف ومراقبة المحتجين على انهم خارجون عن القانون.

واصل الوهم ان العراقيين الذين التزموا بالانتخابات، لن يكونوا أقل وعيا اليوم حين يطالبون بتحسين احوالهم.

الحكومة غاضبة جدا، متوجسة مشككة بالشارع، وهي تتحرج، وربما تتكاسل عن فتح حوار ناضج يقترف الجدية والالتزام معه .. قد يهدئ من روعها، ويعيد ثقة الناخبين بها.

الدلائل كثيرة على ان الفعل الحكومي يصور للرأي العام المحلي بأن استخدام الشارع بقوة الناس التحريضية دونما احزاب وقوى محركة، هو انقلاب على الشرعية، وتآمر على الدولة.

فعشرات المراقبين والمخبرين السريين الذين يتجولون بين المتظاهرين، وجحافل مكافحي الشغب، واعلام يحاول تشويه توجه الاحتجاجات، وقوات تنتظر انفضاض اي تظاهرة لتلاحق شبابها فتضربهم وتعتقلهم، وتلك اللغة التي يستخدمها الجنود مع من يلاحقونه والتي تظهر قناعة الاجهزة الامنية بان هؤلاء مجرمون ومخربون. كل ذلك يؤكد نزعة الحكومة في تخوين الشارع.

المشكلة الحقيقية تكمن في حاجة الحكومة الى مزيد من الوقت لتدرب نفسها على قناعة ان الشارع قوة اساسية، وهي أصل كل شيء، وان تدرك هذه القناعة لا كشعار مستهلك في الخطب والبيانات السياسية، بل كحزمة اجراءات واصلاحات تعيد الثقة وتشعر الافراد بانهم قوة حقيقية تمتلك القدرة على التغيير.

لكن ما يجري يخيف المجتمع المدني من جهة الكتل النافذة ذات العلاقة بشراكة راهنة تضع في اولوياتها الحفاظ على الواقع بكل اخطائه وخطاياه، دون تغيير. وهي لأجل ذلك تخرج أمام الجميع بصورة تزدحم بملامح الاستبداد والنزوح الى التمسك بالسلطة.

تقديرات الحكومة اخفقت في فهم الصوت المدني الجديد في العراق، بل واجتهدت، كثيرا، في تحريفه. وهذا كلام قيل وبذل كثيرا منذ جمعة الغضب الاولى وما سبقها، وتصاعد، بشكل متوتر، ساعة خطاب حكومي اتهم المتظاهرين بالبعثيين والمأجورين.

اليوم يبدو المثقفون والاعلاميون ومعهم ناشطون مدنيون مصدومون كثيرا من اصرار الحكومة على الانعزال، وما رافق هذا الانكفاء من تحولات على رقعة التحالفات السياسية: كتل يصيبها الانشقاق، كما في العراقية. واخرى تشهد انسحابات كما هو حال النائب صفية السهيل وقبلها جعفر الصدر بالنسبة لدولة القانون. وتوجه قوى اخرى نحو تبني خطاب قد يخرج عن لغة الشراكة كما "يلمح" التيار الصدري.

النخبة المصدومة مما يجري كانت، ولا تزال، تقترح حوارا مشتركا مع السلطة، على امل مساعدتها لتكون اكثر قربا من ساحة التحرير.

والامر من وجهة نظرهم بسيط للغاية في حال قرر الجميع الديمقراطية معيارا سائدا: الاصلاح وطرد الفاسدين، والتخلي عن المحاصصة، والشروع بتنمية حقيقية، واعتماد خطاب مدني موجه للشارع.

المخيف في تأخر وتلكؤ الحكومة عن هذه الاجراءات، واصرارها على تخوين الشارع هو هذا الشعور القديم الصاعد مؤخرا في افئدة النخبة المثقفة: "العراق قد يضيق بالرأي الاخر، وقد نجد سجناء رأي في معتقلاتنا .. ولا نستبعد هجرة جديدة للطبقة الوسطى المدمرة اساسا".

ورغم ان الكتل النافذة والماسكة بدفة البلاد تخون شارعها، لكن هذا الاخير يأمل منها، رغم كل شيء، ان تهدئ من روعها، وتستعين بناخبيها في كل مرة، وليس ايام الاقتراع فقط. عليها الاقرار بانه الشريك الاكثر فاعلية في صناعة العملية السياسية.